بفضل تحسن في الصادرات بنسبة 38.5 في المئة

تقرير: ارتفاع قيمة التجارة الخارجية لأبوظبي إلى 532.9 مليار درهم

ارتفعت قيمة التجارة الخارجية لإمارة ابوظبي بنسبة 37.6 في المئة عام 2011 لتصل إلى حوالي 532 مليارا و900 مليون درهم بفضل ارتفاع الصادرات بنسبة 38.5 في المئة وارتفاع الواردات نسبة 34.4 في المئة.. حيث شكل إجمالي التجارة نحو 66 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة خلال عام 2011.

وأكد الفصل الثالث من التقرير الاقتصادي لإمارة أبوظبي 2011 الذي اطلقته دائرة التنمية الإقتصادية - ابوظبي..أن التجارة الخارجية تعد من الروافد المهمة للتنمية الاقتصادية في الإمارة فضلا عن دورها في تامين احتياجات السوق المحلية من الواردات السلعية المختلفة.

وأضاف أن تصدير الفوائض المحلية من مختلف السلع للعالم الخارجي عبر عمليات التصدير إضافة إلى استيراد بعض السلع بهدف إعادة تصديرها يؤدي إلى تدفق الموارد المالية اللازمة لتمويل متطلبات التحديث والتنمية الاقتصادية وتنفيذ مختلف الخطط الاقتصادية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في إعادة وتوسيع الإنتاج من جهة أخرى.

اللوازم الصناعية تستحوذ على الصادرات غير النفطية بنسبة 47.3 في المائة

وحسب التقرير شهدت الصادرات السلعية لإمارة ابوظبي ارتفاعا كبيرا خلال عام 2011 بنسبة 38.5 في المئة حيث تجاوزت قيمتها 416 مليار درهم وهو ما يعزى إلى الطفرة التي شهدتها الصادرات النفطية التي ارتفعت بنسبة 41.5 في المئة لتتجاوز قيمتها 393 مليار درهم خلال العام نفسه حيث ساهم ذلك في ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات السلعية خلال السنوات الخمس الأخيرة ليبلغ نحو 14 في المئة خلال الفترة 2006-2011.

وفي المقابل بلغت قيمة صادرات إمارة أبوظبي من السلع غير النفطية نحو 11 مليارا و500 مليون درهم عام 2011 بانخفاض ضئيل بلغ حوالي واحد في المئة مقارنة بعام 2010.. بينما بلغت قيمة إعادة التصدير حوالي 11 مليارا و600 مليون درهم بزيادة بلغت نحو 5.2 في المئة مقارنة بعام 2010.

واستحوذت مجموعة اللوازم الصناعية «غير مصنفة في مكان آخر» على معظم الصادرات غير النفطية بنسبة 47.3 في المئة حيث بلغت الصادرات منها حوالي خمسة مليارات و400 مليون درهم عام 2011 بزيادة قدرها 860 مليون درهم أي حوالي 18.8 في المئة مقارنة بعام 2010 تلتها مجموعة «سلع إنتاجية» ما عدا معدات النقل.. التي جاءت في المرتبة الثانية على قائمة أهم السلع المصدرة حيث بلغت قيمة الصادرات من هذه المجموعة نحو أربعة مليارات و800 مليون درهم وشكلت هاتان المجموعتان ما نسبته حوالي 89 في المئة من قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2011.

وبلغت الواردات السلعية لإمارة أبوظبي نحو 116 مليارا و400 مليون درهم عام 2011 مقارنة بنحو 86 مليارا و600 مليون درهم عام 2010..

بمعدل نمو 34.4 في المئة.. فيما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات السلعية نحو 19.7 في المئة خلال الفترة 2006-2011.

واستمرت صادرات إمارة أبوظبي في تغطية وارداتها السلعية بنسب عالية جدا خلال الفترة 2006 .2011 حيث بلغت نحو 358 في المئة في عام 2011 ما يؤشر إلى قدرة صادرات الإمارة على تامين احتياجات التنمية الاقتصادية وسد متطلبات واحتياجات السكان.

نمو التجارة الخارجية لأبوظبي

وتعود قدرة الصادرات على تغطية الواردات بدرجة اساسية للتغطية الكبيرة للصادرات النفطية للواردات والتي زادت على 388 في المئة في عام 2011.. بينما لم تزد تغطية الصادرات غير النفطية «دون إعادة التصدير» للواردات على 10 في المئة.. فيما بلغت تغطية إجمالي الصادرات غير النفطية - مع إعادة التصدير - للواردات ما نسبته 19.8 في المئة في عام 2011.

وارتفع فائض الميزان التجاري لإمارة أبوظبي بصورة ملحوظة خلال عام 2011 حيث ارتفع إلى حوالي 300 مليار درهم مقارنة بنحو 214 مليار درهم عام 2010 بمعدل نمو بلغ 40 في المئة وهي نتيجة طبيعية للطفرة الكبيرة التي حدثت في الصادرات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى على قائمة الشركاء التجاريين لإمارة أبوظبي في مجال التجارة السلعية غير النفطية خلال عام 2011 حيث استحوذت على نحو 11 في المئة من إجمالي التجارة غير النفطية للإمارة بإجمالي تبادل تجاري بلغ نحو 15 مليارا و900 مليون درهم خلال العام نفسه.

كما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 13 مليارا و600 مليون درهم وبأهمية نسبية بلغت نحو 9.7 في المئة.. بينما جاءت كوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث استحوذت على 8.4 في المئة من إجمالي التجارة غير النفطية للإمارة بإجمالي تبادل تجاري بلغ نحو 11 مليارا و800 مليون درهم.

وحلت اليابان في المرتبة الرابعة بقيمة بلغت تسعة مليارات و900 مليون درهم وبأهمية نسبية بلغت سبعة في المئة من إجمالي تجارة الإمارة غير النفطية خلال عام 2011.. بينما جاءت ثلاث دول من الاتحاد الأوروبي هي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة على التوالي.

ومن الملاحظ أن ثمة تغير مستمر في خريطة الشركاء التجاريين لإمارة أبوظبي في مجال الصادرات حسب الدول خلال السنوات الأخيرة حيث احتلت كندا المرتبة الأولى على قائمة الدول المستوردة من ابوظبي خلال عام 2011 بقيمة مليارين و700 مليون درهم وبنسبة استحواذ بلغت نحو 23 في المئة من إجمالي صادرات ابوظبي غير النفطية إلى مختلف دول العالم.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث بلغ مجموع الصادرات إليها ملياري درهم وبنسبة بلغت 17.9 في المئة.. فيما تراجعت البرازيل إلى المرتبة الثالثة بصادرات بلغت مليارا و700 مليون درهم بنسبة بلغت 14.5 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية بعد ان كانت في المرتبة الأولى في العام 2010.

ويسهم تصدير «أرصفة مسطحة عائمة أو غاطسة للحفر أو الإنتاج» بدرجة كبير في تغيير خريطة الشركاء التجاريين للإمارة من عام إلى آخر.. ورغم حدوث تبادل في المرتبتين الثانية والثالثة في قائمة أهم الشركاء التجاريين في مجال إعادة التصدير خلال عام 2011 إلا ان دول مجلس التعاون الخليجي مازالت في المراتب الأربعة الأولى مثلما كان عليه الحال في عام 2010 حيث استحوذت البحرين على 29.6 في المئة من إجمالي إعادة التصدير من إمارة أبوظبي لتحافظ على المرتبة الأولى بقيمة بلغت حوالي ثلاثة مليارات و400 مليون درهم.

وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بنسبة استحواذ بلغت 13.8 في المئة.. فيما تراجعت قطر إلى المرتبة الثالثة بنسبة 13.4 في المئة.. بينما حافظت الكويت على المرتبة الرابعة بنسبة 9.5 في المئة.

ومن خارج دول مجلس التعاون الخليجي احتفظت الهند بالمرتبة الخامسة بنسبة 5.8 في المئة من إجمالي إعادة التصدير من إمارة أبوظبي خلال عام 2011.

وفيما يخص أهم الشركاء التجاريين في مجال الواردات.. فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الأولى للسنة الثالثة على التوالي حيث بلغ حجم الواردات منها حوالي 13 مليارا و400 مليون درهم تمثل ما نسبته 11.5 في المئة من إجمالي واردات إمارة أبوظبي خلال العام الماضي.

وقد حافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الثانية بنسبة بلغت 10.5 في المئة وتقدمت كوريا الجنوبية من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 10.1 في المئة.. فيما تراجعت اليابان إلى المرتبة الرابعة بنسبة 8.5 في المئة.

واستمر تراجع الواردات من ألمانيا لتحل في المرتبة الخامسة بنسبة 8.2 في المئة خلال عام 2011 بعد أن كانت في المرتبة الرابعة في عام 2010 وفي المرتبة الثانية عام 2009.

وبشأن الاستثمار الاجنبي المباشر في أبوظبي.. أوضح التقرير أن أحدث الأرقام الرسمية المتوفرة حول حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أبوظبي تعود إلى عام 2009 الذي شهد ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل لحوالي 43 مليارا و200 مليون درهم بمعدل نمو تجاوز 11 في المئة مقارنة بعام 2008 مما يشير إلى جاذبية الإمارة للاستثمارات الأجنبية وتطور البيئة الاستثمارية فيها.

حجم الاستثمارات الأجنبية مازالت أقل من طموحات الإمارة

وذكر التقرير أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الإمارة مازال اقل من طموحات الإمارة في ضوء الإمكانات التي تتمتع بها والتطور الاقتصادي الذي تشهده خلال السنوات الأخيرة وكذلك في ظل الجهود التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية لتطوير وتعزيز بيئة الاستثمار في الإمارة خاصة «دائرة التنمية الاقتصادية» التي تقوم بجهود مهمة في هذا المجال تتفق ومرتكزات الرؤية الاقتصادية 2030 مثل المراجعة الشاملة لكافة القوانين وإنشاء مركز أعمال لتيسير إجراءات تأسيس المشروعات وتطوير الخدمات المقدمة لهذه المشروعات ووضع خطط للتغلب على كل المعوقات التي تواجه الاستثمار وفق أطر زمنية محددة.

وأوضح الفصل الثالث من التقرير انه لم تحدث تغيرات كبيرة في مصادر الاستثمار الأجنبي في إمارة أبوظبي في عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث لم تتغير المراتب الثلاثة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في إمارة أبوظبي.

وأشار إلى أن الاستثمارات المباشرة القادمة من المملكة المتحدة لازالت تحتل المرتبة الأولى حيث بلغت قيمتها حوالي أربعة مليارات و300 مليون درهم عام 2009 لتشكل ما نسبته 9.9 في المئة من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارة خلال عام 2009.

وحافظت فرنسا على المرتبة الثانية بحجم استثمارات بلغ حوالي ثلاثة مليارات و200 مليون درهم وبلغت حصتها 7.4 في المئة من إجمالي الاستثمارات وحلت استراليا في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت ثلاثة مليارات و200 مليون درهم.. بينما تقدمت الكويت إلى المرتبة الرابعة بحجم استثمارات بلغ مليارين و900 مليون درهم.. فيما تراجعت اليابان إلى المرتبة الخامسة بحجم استثمارات بلغ مليارين و800 مليون درهم.

وأوضح التقرير أن قطاعي العقارات وخدمات الأعمال حافظا على أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأنشطة الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال عام 2009 حيث بلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 17 مليار درهم ما نسبته 39.3 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارة خلال العام نفسه.

وحافظ قطاع الوساطة المالية والتأمين على المرتبة الثانية باستثمارات بلغت ستة مليارات و200 مليون دولار أي ما نسبته 14.9 في المئة من إجمالي الاستثمارات.. فيما تراجعت هذه النسبة بدرجة كبيرة مقارنة بعام 2008 حيث بلغت حصة قطاع الوساطة المالية والتأمين حوالي 25 في المئة من إجمالي الاستثمارات خلال عام 2008.

وقد جاء قطاع الماء والكهرباء في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 13.6 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارة عام 2009.

مع تدفق عمليات الشراء

محللون: انخفاض الجنيه المصري إيجابي للبورصة في 2013

«رويترز»: توقع محللون أن تستفيد البورصة المصرية في 2013 من انخفاض الجنيه أمام الدولار مع تدفق عمليات الشراء من قبل المتعاملين العرب والأجانب على الأسهم نظرا لانخفاض قيمها الحقيقية ووصولها لمستويات سعرية متدنية.

وهبط الجنيه المصري إلى مستوى قياسي أمام الدولار بعد أن استحدث البنك المركزي آلية جديدة للمحافظة على احتياطيات النقد الأجنبي التي قال إنها انخفضت إلى مستوى حرج في خطوة وصفها مصرفيون ومحللون بأنها ربما تشكل تحولا مقيدا تجاه التعويم الحر.

وقال رئيس الوزراء المصري هشام قنديل في مؤتمر صحافي يوم الأحد إنه «ليس هناك تعويم للجنيه».

وأنفق البنك المركزي أكثر من 20 مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية لدعم الجنيه منذ أطاحت انتفاضة شعبية بالرئيس السابق حسني مبارك في أوائل 2011 ومع عزوف السياح والمستثمرين الأجانب جراء عدم الاستقرار.

وقال كريم عبد العزيز الرئيس التنفيذي لصناديق الأسهم بشركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار «بالتأكيد انخفاض الجنيه أمام الدولار سيصاحبه ارتفاع في مؤشرات البورصة والأسعار. كلما انخفضت قيمة الجنيه زادت القوة الشرائية للدولار وبالتالي ستجد إقبالا أكثر من المتعاملين الأجانب والعرب على شراء الأسهم».

ويشتري المستثمرون العرب والأجانب بقوة في السوق منذ الشهر الماضي رغم قيام المستثمرين المصريين بالبيع وسط المخاطر السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها مصر.

وتوقع عبد العزيز أن تشهد سوق المال المصرية صعودا قويا خلال 2013 كلما انخفضت قيمة الجنيه.

وقال مصرفيون إن البنك المركزي فرض سلسلة من الإجراءات لخفض الطلب على العملات الصعبة في المدى القصير على الأقل من بينها تحديد المبلغ الذي يحق للعملاء من الشركات سحبه عند 30 الف دولار يوميا في حين سيدفع الأفراد رسوما إدارية بين واحد واثنين بالمئة على مشترياتهم من العملات الأجنبية.

وأضافوا انه لن يسمح للبنوك بحيازة مراكز داشنة بالدولار الأمريكي تتجاوز واحدا في المئة من رأسمالها انخفاضا من عشرة بالمئة. وفي ظل النظام الجديد سيظل الحد الأقصى المسموح به لسحوبات الأفراد عند عشرة آلاف دولار يوميا. وقال مصرفيون إن البنك سيواصل مراقبة جميع التعاملات للتأكد من أنها تلبي احتياجات «مشروعة» وليست من أجل المضاربة.

وقال محسن عادل من بايونيرز لإدارة صناديق الاستثمار «ارتفاع الدولار أمام الجنيه حدث بقوة من قبل في 2003 مع بداية تعويم الجنيه واستفادت البورصة إيجابيا وصعدت حينها حتى عام 2008 إلى مستوى 12000 نقطة. قد يتكرر نفس السيناريو من جديد».

وأضاف «السوق ستصعد خلال الفترة المقبلة من 2013 لأن التغييرات في أسعار الصرف بالأسواق الناشئة عادة ما تكون محفزة للمتعاملين الأجانب لشراء الأسهم».

ويعتقد كثير من المحللين أن السلطات ربما لم تعد مستعدة أو قادرة على دعم الجنيه وتوقعت فاروس للبحوث في مذكرة بحثية يوم الأحد تطبيق نظام التعويم الحر على الجنيه وأن تتراجع العملة المصرية إلى 6.50 جنيه للدولار. ويرى بعض المحللين أن العملة تستهدف مستوى نحو 6.80 جنيه للدولار على المدى البعيد.

وحذر عادل من «الأموال الساخنة التي عادة ما تدخل الأسواق المالية في ظل تغيرات سعر الصرف» مشيرا إلى التدفقات المضاربة التي تهدف إلى تحقيق أرباح سريعة.

وارتفعت بورصة مصر أكثر من 50 في المئة منذ بداية العام وحتى نهاية جلسة الأحد.

وقال مهاب الدين عجينة مدير مكتب التحليل الفني في بلتون فينانشال إن استمرار موجة الصعود من المستويات الحالية يتطلب استقرار الوضع السياسي إلا أن البورصة مازال بإمكانها أن ترتفع متجاوزة 5600 نقطة بنهاية الأسبوع. في المقابل رأى عبد العزيز أن «تخفيض التصنيف الائتماني لمصر سيحدث نوعا ما من الارتفاع المتوقع في السوق نتيجة انخفاض الجنيه لأن تخفيض التصنيف زاد من معدل المخاطرة في السوق».

وخفضت وكالة ستاندرد اند بورز الأسبوع الماضي التصنيف الائتماني طويل الأمد لمصر إلى B - من B مع نظرة مستقبلية سلبية وقالت إن تصنيف مصر معرض لمزيد من الخفض إذا تدهور الوضع السياسي بدرجة كبيرة.

وشهدت مصر أزمة سياسية واحتجاجات عنيفة بسبب الاستفتاء على دستور جديد يقول مؤيدو الرئيس محمد مرسي إنه مهم للتحول الديمقراطي بينما يقول المعارضون إنه لا يضمن الحريات الشخصية وحقوق المرأة والأقليات.

وقال عادل «إذا انخفض معدل المخاطرة بالسوق... واستقرت الأوضاع السياسية ورأينا تحركا جديا لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر فسنرى تدفقا قويا للاستثمارات الأجنبية بالسوق».

واتفق معه عيسى فتحي نائب رئيس شعبة الأوراق المالية في مصر وقال إن الاستقرار السياسي والاقتصادي والتوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي وإجراء انتخابات برلمانية سيؤدي لارتفاعات قوية بالسوق خلال 2013.

«البنك المركزي المصري»

«المركزي المصري» يعرض 75 مليون دولار في ثاني عطاء للعملة

«رويترز»: قال البنك المركزي المصري إنه يعرض 75 مليون دولار على البنوك امس في ثاني عطاءاته للعملة الصعبة ويحد اقصى 11 مليون دولار للبنك الواحد.

والعطاءات جزء من سياسة جديدة أعلنت بهدف المحافظة على احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

كان البنك عرض 75 مليون دولار أيضا في عطائه الأول يوم الأحد. وقبل البنك عروضا بقيمة 74.9 مليون دولار وبلغ أقل سعر مقبول للدولار 6.2425 جنيه مصري أي بانخفاض كبير للجنيه الذي كان سعره بسوق بين البنوك يوم الأحد 6.185 جنيه للدولار.

أكد نجاح الدولة في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط

المنصوري: 3 في المئة نمو الاقتصاد الإماراتي خلال 2012

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة في العام الحالي 3 في المئة، بحسب المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد.

وأكد في بيان صحافي أمس، أن الاقتصاد الوطني نجح في تحقيق هذا النمو رغم تباطؤ تعافي الاقتصادات المتقدمة من الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

وأضاف أن النمو الحقيقي للاقتصاد الإماراتي خلال عام 2011 بلغ 4.2 في المئة مقارنة مع 1.3 في المئة في عام 2010، وبلغ النمو الحقيقي للقطاعات غير النفطية خلال العام الماضي 3.1 في المئة، مؤكدا نجاح الجهود المستمرة والنتائج الإيجابية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

وأشار إلى نجاح الوزارة في تعميق الشراكة الاستراتيجية خلال عام 2012 مع الشركاء الرئيسيين، وذلك في إطار تنسيق وتطبيق واستقرار السياسات الاقتصادية للدولة عبر لجنة التعاون والتنسيق الاقتصادي واللجنة العليا المشرفة على إعداد القوانين المتعلقة بالقطاع المالي واللجنة العليا لتنسيق السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

وأوضح المنصوري أنه وفي إطار تنظيم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية، تعمل الوزارة جاهدة بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بالدولة لإصدار قانون اتحادي في شأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع نهاية السنة الحالية.

وتابع المنصوري «كما هو معلوم في التجارب الدولية المتقدمة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن هذا النوع من المشاريع يمثل الأداة الرئيسية لبناء اقتصاد معرفي يقوم على الابتكار والإبداع».

وأشار إلى مبادرة الوزارة إلى التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع الشركاء الإستراتيجيين «المصارف والصناديق المحلية»، بشأن تحفيز المواطنين على الاستثمار في هذا النوع من المشاريع.

تشجيع الابتكار

وأكد أنه وفي إطار سياسة تشجيع الابتكار، قامت الوزارة بتطوير وإنفاذ قوانين الملكية الفكرية وفقا للاتفاقيات الدولية المعنية، كما حرصت على تعزيز الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية في بناء اقتصاد معرفي.

وحلت الدولة ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2012 في المرتبة 24 من مجموع 144 دولة، متقدمة على دول مثل أستراليا ونيوزيلندا وإسبانيا. وتم تصنيف اقتصاد الدولة كاقتصاد يستند إلى الابتكار إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا وسنغافورة.

وأضاف المنصوري: نجحت وزارة الاقتصاد خلال عام 2012 في تعزيز سياسة الانفتاح الدولي للدولة من خلال مجموعة من النشاطات والمشاريع الاستراتيجية التي ساهمت في فتح آفاق تعاون جديدة، مع عدد من الدول العالمية التي تعتبر استراتيجية بالنسبة للدولة.

كما حرصت الوزارة من خلال هذه النشاطات على تعزيز أطر التواصل الدولي، وتبادل الخبرات في مجال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع، وفي هذا الإطار، قامت الوزارة بعقد عدد من اللجان الاقتصادية المشتركة مع عدد من دول العالم مثل بريطانيا وكوريا، حيث ركزت معظم نتائج اجتماعات اللجان على استكشاف الفرص الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال الحيوي.

وإلى جانب هذه اللجان نظمت الوزارة زيارات رسمية إلى كندا وفنلندا تم خلالها استكشاف فرص تعاون جديدة معهما، أثمرت تطوير العلاقات الثنائية إلى مستويات متقدمة معهما.

واحتلت الدولة المرتبة 16 من أصل 59 دولة متقدمة وفقا لتقرير كتاب التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في 2012. وتقدم ترتيب الدولة في معظم المعايير الفرعية لمحور الأداء الاقتصادي ومحور كفاءة الأعمال التجارية «الاقتصاد المحلي في المرتبة 13، التجارة الدولية في المرتبة 9، الاستثمار الدولي في المرتبة 32، العمالة والتوظيف في المرتبة 15، الأسعار في المرتبة 11، الإنتاجية والكفاءة في المرتبة 15، سوق العمل في المرتبة 31، التمويل في المرتبة 30، الممارسات الإدارية في المرتبة 21، القيم والسلوكيات في المرتبة 8». وأكد المنصوري أن الوزارة تعمل وفق استراتيجية واضحة للانتقال إلى مرحلة اقتصاد المعرفة، والحرص على تطوير خدماتها الإلكترونية بصورة دائمة من أجل الارتقاء بالخدمات المقدمة للمتعاملين وتحقيق هذا الهدف الوطني ونجحت الوزارة في أتمتة حوالي 95 في المئة من خدماتها، وتسعى حاليا إلى زيادة هذه النسبة للوصول إلى 100 في المئة في المستقبل المنظور.